Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

17 أبريل 2009

17 Avril 2009

المساء
ALMASSAE

المودن.. المخاوف من تهديد الوضع السياسي وراء استمرار الوضع الاستبدادي للأرشيف المغربي

حقوقيون يدعون إلى التعجيل بتحديث الأرشيف ودمقرطته

الرباط
عادل نجدي

اعتبر عبد الحي المودن، عضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن احتكار أجهزة الدولة للولوج إلى الأرشيف العمومي، ومنع المواطن من اكتشافه وتوظيفه في حياته المهنية أو الخاصة، يعكس الجانب الاستبدادي للدولة، باعتبارها المسؤولة عن تدبير وحماية الملك العمومي. وشدد المودن خلاله يوم دراسي نظم أمس بالرباط، تحت شعار«من أجل أرشيف وطني معاصر»، على أن عملية تحديث الأرشيف ودمقرطته، تواجهها أشكال متعددة من التحديات، منها ما هو مرتبط بالنقص في الموارد والوسائل والمؤهلات البشرية والتقنية الضرورية لتحديث الأرشيف، ومنها ما هو مرتبط بالمقاومة التي يمكن أن تظهر في وجه دمقرطته، نظرا لما يعتبره البعض، يقول المودن، مخاطر تهدد الوضع السياسي القائم والمشروعية السياسية السائدة، أو بسبب الجهل بأهمية الأرشيف وبدوره في تحقيق شروط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي المبني على أساس المعرفة والحرية والتعددية. وأشار العضو السابق في هيئة الإنصاف والمصالحة، إلى أن هذه العوامل لعبت دورا كبيرا في استمرار الوضع الاستبدادي والمتخلف للأرشيف المغربي.

وأوضح المودن أنه منذ الاستقلال ترسخ إجماع في صفوف المعنيين بالأرشيف، بأن المقترب الذي ظل سائدا في تدبير الأرشيف المغربي، يشير إلى الطبيعة الاحتكارية والمتخلفة بل واللاعقلانية للأجهزة المشرفة على الأرشيف.

إلى ذلك، أقر المودن بوجود تخوف سائد من دمقرطة الأرشيف المغربي، مشيرا إلى أن «الدور الذي نتوقع أن نلعبه من داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هو المساهمة في توسيع دائرة القناعات بأكبر قدر ممكن، بضرورة التعجيل ليس فقط بتحديث الأرشيف بل دمقرطته أيضا، كأداة لترسيخ حقوق الإنسان، وبالتالي لضمان الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية على الأمد البعيد».

وأكد المتحدث نفسه، أن عقلنة الأرشيف، على أساس احترام حقوق الإنسان، يجب أن يكون هدفها مواجهة كل أشكال التميز والسيطرة، والعمل على أن يخدم الأرشيف حق المواطن في الحياة والعمل والمساواة، وفي المعرفة وأن يحمي حقوقه وذاكرته وهويته كفرد وكمكون لجماعة.

من جهته، قال المحجوب الهيبة الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إن المطروح اليوم هو استكمال وسد الخصاص الذي يعرفه قانون الأرشيف رقم 69/99، واقتراح النصوص التنظيمية، وكذا وضع تصور استراتيجي لإنشاء مؤسسة الأرشيف الوطني، مضيفا في كلمته «المطروح اليوم هو ضرورة إدراج الأرشيف العمومي في إطار المشاريع التنموية، باعتباره إحدى الآليات الأساسية في حفظ ذاكرة الدول والشعوب، فالأرشيف هو المصدر الأساسي والحاسم في هذا الصدد».

جدير بالذكر أن هيئة الإنصاف والمصالحة كانت قد أوصت في تقريرها الختامي بحفظ جميع الأرشيفات الوطنية، وتنسيق تنظيمها بين كل الدوائر المعنية، وكذا سن قانون ينظم شروط حفظها وآجال فتحها للعموم وشروط الاطلاع عليها والجزاءات المترتبة عن إتلافها.

Revue de Presse du Centre National des Archives du Royaume

الأحداث المغربية

دعوة إلى تحديث الأرشيف العمومي على قاعدة التعددية والاختلاف

دعا المتدخلون في الجلسة الافتتاحية لليوم الدراسي التحسيسي حول الأرشيف، أمس الخميس بالرباط، إلى تحديث تدبير الأرشيف العمومي على أساس احترام التعددية والاختلاف الذي تنص عليه مبادئ حقوق الإنسان.

وأوضح المشاركون، في هذا اللقاء الذي ينظمه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تحت شعار «من أجل أرشيف وطني معاصر»، أن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة كانت رائدة في نشر الوعي بأهمية الأرشيف في إطار خطوة انتقالية ساهمت فيها أجهزة الدولة والمجتمع المدني والجامعة.

وأكد الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان محجوب الهيبة، على الحاجة لتبني نصوص تطبيقية مناسبة للقانون المتعلق بالأرشيف تراعي مكتسبات حقوق الإنسان والممارسات المتعارف عليها دوليا في هذا المجال، خاصة ما يرتبط بإحداث وتفعيل مؤسسة الأرشيف الوطني.

وركز الهيبة على أهمية تعبئة موارد بشرية ذات كفاءات عالية والوسائل التقنية الضرورية لتدبير الأرشيف الوطني بطريقة علمية والنهوض بثقافة الأرشيف للحفاظ عليه من التلف وتطوير رصيده سواء داخل المغرب أو خارجه.

من جهته، أكد الباحث وعضو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عبد الحي مودن، أن عقلنة الأرشيف على أساس احترام مبادئ حقوق الإنسان، يجب أن تواجه كل أشكال التمييز والسيطرة وأن تخدم حق المواطن في الحياة والعمل والمساواة والمعرفة وحماية حقوقه وذاكرته وهويته الفردية والجماعية. وقال المودن «إن العلاقات مع الأرشيف التي تنبني على حق المجتمع في تملكه واستعماله في إطار قوانين تنبني على المساواة والشفافية باعتباره ملكا عموميا، وعلى واجب الدولة في حمايته وصيانته تدل كلها على علاقة متكافئة بين المواطن والدولة».

ويتوخى هذا اليوم الدراسي التحسيس بضرورة صيانة الأرشيف والرفع من قيمته واقتراح النصوص التنظيمية لقانون الأرشيف ووضع تصور إستراتيجي لإنشاء مؤسسة الأرشيف الوطني بمشاركة منتجي الأرشيف (مؤسسات عمومية وشبه عمومية ومؤسسات خاصة ووسائل إعلام وأحزاب ونقابات وجمعيات ومنظمات غير حكومية) والقيمين على الأرشيف والمتخصصين في دراسته والمهتمين والمستعملين المباشرين للأرشيف (الباحثون والصحفيون والمؤرخون والحقوقيون).

ويناقش المشاركون في هذا الملتقى مواضيع تهم «الأرشيف والبحث العلمي»، و«الأرشيف وحق الولوج إلى المعلومة» و«الأرشيف وتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة» و«قراءة في قانون الأرشيف»، إلى جانب التحديات التي تطرحها التكنولوجيات الحديثة في حفظ وصيانة الأرشيف الافتراضي وتسهيل الاستفادة من إمكانياتها.

ويندرج هذا اللقاء، حسب المنظمين، في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بحفظ جميع الأرشيفات الوطنية وتنسيق تنظيمها بين كل الدوائر المعنية وكذا سن قانون ينظم شروط حفظها والاطلاع عليها من قبل العموم.

Revue de Presse du Con... l'Homme